أبريل ٢٠٢٦
العدد (٦)

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

سلسلة قضايا الدولة والمجتمع

ديناميكيات التحول التنموي في مصر
دراسة تحليلية لمؤشرات الاقتصاد والمجتمع والبنية التحتية
في الفترة الزمنية (١٩٩٠- ٢٠٢٥)

ا. د. حسن سلامة
د. نور الدين شعبان

سلسلة قضايا الدولة والمجتمع

ديناميكيات التحول التنموي في مصر

دراسة تحليلية لمؤشرات الاقتصاد والمجتمع والبنية التحتية

في الفترة الزمنية (١٩٩٠- ٢٠٢٥)

عن سلسلة قضايا الدولة والمجتمع

يركز هذا الإصدار على رصد التفاعلات بين الدولة بمؤسساتها الرسمية وبين المجتمع بتكويناته المتعددة، في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية عبر منهج علمي منضبط، يستشرف آفاق التطور نحو بناء الجمهورية الجديدة.

أبريل ٢٠٢٦

العدد (٦)

الإشراف العام

لواء. طارق عبد العظيم

الإشراف التنفيذي

لواء. أشرف لبيب

التحرير

أ. د. طارق فهمي

أ. د. حسن سلامة

إعداد

أ. د. حسن سلامة

د.نور الدين شعبان

المدير المالي

أ. حسن النجمي

سكرتير التحرير

أ. محمد عبد الرحيم

الإخراج الفني

أ. سارة جمال

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

معلومات الاتصال :

العنوان: 1 ش قصر النيل – القاهرة – الدور الثاني.

التليفون: 25770041 – 25770042 – 25763866

فاكس: 25770063

ص.ب: 18 باب اللوق – القاهرة – 11513

البريد الإلكتروني: ncmes@ncmes.org

فهرس المحتويات

تصدير	١
مقدمة	٣
أولاً: المؤشرات الاقتصادية	٤
ثانياً: المؤشرات الاجتماعية والصحية	٢٨
ثالثاً: مؤشرات البنية التحتية	٤٠
الخاتمة	٤٥
التوصيات	٤٨
المراجع	٥٣

تصدير:

تكتسب دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية أهمية متزايدة في ظل العديد من التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما يفرضه ذلك من تحديات وفرص أمام العديد من الدول النامية ومنها مصر. نظرًا لما مرت به من تحولات هيكلية وإصلاحات اقتصادية واجتماعية ممتدة عبر العقود الأخيرة. ومن ثم، فإن تحليل مجموعة متكاملة من المؤشرات خلال فترة زمنية طويلة يتيح فهمًا أعمق لمسار التنمية، ويقدم أساسًا علميًا يمكن البناء عليه في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات الرشيدة.

تنطلق هذه الدراسة من منظور تكاملي يدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية، بما يعكس الطبيعة المركبة لعملية التنمية إذ لا يمكن النظر إلى النمو الاقتصادي بمعزل عن خصائص السكان وسوق العمل، كما لا يمكن تقييم جودة الحياة دون الوقوف على مستوى البنية التحتية والخدمات الأساسية. ومن هنا، فإن تجميع هذه المؤشرات وتحليلها في إطار واحد يوفر رؤية شاملة تساعد على الربط بين المتغيرات المختلفة وتفسير العلاقات المتبادلة بينها بصورة أكثر دقة وموضوعية، والحد من التأثيرات المختلفة بينها.

وتبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة بشكل خاص من منظور متخذ القرار والمسئول التنفيذي، حيث تمثل المؤشرات الكمية أداة أساسية لدعم عملية صنع القرار القائم على الأدلة. فبدلًا من الاعتماد على التقديرات العامة أو الانطباعات، تتيح هذه المؤشرات قراءة دقيقة للواقع، بما يمكن صانع القرار من تحديد أولويات التدخل، وتوجيه الموارد نحو المجالات الأكثر احتياجًا، وتعظيم كفاءة استخدام الإمكانات المتاحة. كما أن تحليل الاتجاهات الزمنية لهذه المؤشرات يسهم في استشراف المستقبل، والتنبؤ بالتحولات المحتملة، وهو ما يعد عنصرًا حاسمًا في التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل.

وتتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في قدرتها على الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، حيث لا تقتصر على عرض البيانات وتحليلها، بل تمتد إلى تفسير النتائج في ضوء الواقع المصري، وتقديم دلالات يمكن ترجمتها إلى سياسات عملية. فالدراسة لا تستهدف فقط فهم ما حدث، بل تسعى أيضًا إلى تقديم مؤشرات إرشادية لما يمكن أن يحدث، بما يدعم عملية التخطيط المستقبلي ويعزز من فعالية التدخلات الحكومية.

وفي السياق ذاته، تسهم الدراسة في دعم مفهوم الحوكمة الرشيدة، من خلال تعزيز الشفافية وتوفير بيانات قابلة للتحليل والمساءلة. إذ إن إتاحة المعلومات وتحليلها بشكل علمي يسهم في تحسين جودة النقاش العام، ويدعم اتخاذ قرارات مبنية على أسس موضوعية. كما أن ذلك يعزز من ثقة المواطنين في السياسات العامة، ويزيد من فاعلية تنفيذها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذه الدراسة تمثل محاولة جادة لتقديم إطار تحليلي متكامل يجمع بين الأبعاد المختلفة للتنمية، ويخاطب في الوقت ذاته احتياجات البحث العلمي ومتطلبات صانع القرار. فهي لا تقتصر على تحليل المؤشرات في حد ذاتها، بل تسعى إلى توظيفها كأداة لفهم الواقع واستشراف المستقبل، بما يسهم في دعم مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في مصر.

اللواء طارق عبد العظيم

رئيس المركز

أبريل ٢٠٢٦